National Association of Algerian Economists

Djadid El-iktissad

ANEA

Economic and scientific Review Issued by the National Association of Algerian Economists

Volume

08

December 2013

ISSN : 1112-7341

مجلة جديد الإقتصاد – مجلة إقتصادية علمية محكمة تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين – العدد 08–ديسمبر 2013

الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين

جديد الإقتصاد

ANEA

مجلة اقتصادية علمية محكمة تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين

العدد

08

ديسمبر 2013

ISSN : 1112-7341

## المقالات باللغة العربية :


- واقع المقروئية لدى طلاب الجامعات الجزائرية – حالة جامعة الجزائر 3 نموذجا–
- علاقة الانفتاح التجاري بظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1988 – 2010– تطبيق منهجية التكامل المتزامن–
- العلاقات العامة في البنوك التجارية – دراسة ميدانية ببنك البركة الجزائري –
- مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة 1970–2009 – دراسة قياسية–
- دور بحوث التسويق في المساعدة على اتخاذ القرارات التسويقية – مع الإشارة إلى حالة الجزائر–
- اقتصاديات البلدان العربية وتداعيات الأزمة الحالية وتحديات التنمية "اي نمط تنموي بديل؟ "
- تبييض الأموال كجريمة لاحقة لظاهرة الفساد المالي والإداري.
- فعالية تخفيض العملة المحلية في استعادة التوازنات الخارجية –الدينار الجزائري نموذجا –
- أهمية السياحة الدولية في الاقتصاد العالمي وأثرها على الجزائر.
- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمأمول.

# مجلة جديد الاقتصاد

مجلة علمية دورية وطنية محكمة، تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصـــاديين الجزائريين- تتضمن الأبحاث والدراسات الاقتصادية –.

**مدير المجلة : أ.د. سعدان شبايكي .**

**رئيس التحرير: أ.د. مليكة حفيظ.**

**هيئة التحرير:**

- أ. محمد أمين مازون.
- أ.خديجة سليماني.
- أ.حنان شناق.
- أ. نادية مغني.

البريد الالكتروني للمجلة : revue.anea@gmail.com

اللجنة العلمية:

1. أ.د. سيدعلي بوكرامي – وزير سابق – الجزائر.
2. أ.د. عمار صخري – وزير سابق – الجزائر.
3. أ.د. محمد دويدار– جامعة الاسكندرية – مصر.
4. أ.د. عبد الرحمن عبان – جامعة فالنسيان – فرنسا.
5. أ.د. ناجي الحيالي – الاكاديمية العربية المفتوحة – الدنمكارك.
6. أ.د. محمد بدوي القاضي – جامعة الزيتونة – الاردن.
7. أ.د. سليمان خالد عبيدات – جامعة اليرموك – الاردن.
8. أ.د. محمد السعيد اوكيل – السعودية.
9. أ.د. رمضان الشراح – جامعة الكويت– الكويت.
10. أ.د. عمر خليف – جامعة الجزائر 03.
11. أ.د. رابح شريط – جامعة الجزائر 03.
12. أ.د. احمد زغدار – جامعة المدية.
13. أ.د. عثمان لخلف– جامعة الجزائر 03.
14. أ.د. مسيكة بعداش – المركز الجامعي تيبازة.
15. أ.د. اقاسم قادة – جامعة الجزائر 03.
16. أ.د. علي رحال – جامعة باتنة.
17. أ.د. قدي عبد المجيد – جامعة الجزائر 03
18. أ.د. عبد الحميد كرنان – المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي – الجزائر.
19. أ.د. احمد بوراس – جامعة ام البواقي.
20. أ.د. رابح زبيري – جامعة الجزائر 03.
21. أ.د. عبد الحميد زعباط – جامعة الجزائر 03.

22.أ.د. سعدون بوكابوس – جامعة الجزائر 03.

23.أ.د. عبد العزيز شرابي – جامعة قسنطينة.

24.أ.د. صالح تومي – جامعة الجزائر 03.

25.أ.د. فضيلة حريتي – المركز الجامعي تيبازة.

26.أ.د. محمد الصغير جاري – جامعة الجزائر 03.

27.أ.د. مليكة حفيظ شبايكي – جامعة الجزائر 03.

28.أ.د. محمد التهامي طواهر– جامعة الجزائر 03.

29.أ.د. محمد صالح – جامعة الجزائر 03.

30.أ.د. محمد حشماوي – جامعة الجزائر 03.

31.أ.د. ساسية خضراوي – جامعة البليدة 02.

32.أ.د. نعيمة غلاب – جامعة قسنطينة.

33.أ.د. مليكة زغيب – جامعة قسنطينة.

34.أ.د. على حميدوش – جامعة المدية.

35.أ.د. يوسف بومدين – جامعة الجزائر 03.

36.أ.د. علي خالفي – جامعة الجزائر 03.

37.أ.د. خالد كواش – جامعة الجزائر 03.

38.د. عامر عيساني – جامعة باتنة.

39.د. عبد السلام مخلوفي – جامعة بشار.

40.د. سليمان ناصر – جامعة ورقلة.

41.د. مباركة سواكري – جامعة الجزائر 03.

42.د. حاكمي بوحفص – جامعة وهران.

43.د. عبد القادر هدير– جامعة الجزائر 03.

44.أ. شفير احمين – جامعة الجزائر 03.

45.أ. فريد بن يوسف – جامعة الجزائر 03.

# قواعد النشر بالمجلة

- تفتح المجلة صفحاتها لنشر المقالات والأبحاث الاقتصادية للأساتذة الجامعيين والباحثين والإطارات المسيرة في المؤسسات الاقتصادية والإدارات العمومية وجميع الهيئات .
- يكون المقال ضمن اختصاص المجلة (الأبحاث والدراسات الاقتصادية) ، و لم يسبق نشره في مجلة أو عرضه في ملتقى.
- التقيد بالشروط العلمية للبحث، مع هيكلة المقالة كالآتي: ملخص لا يزيد عن 10 أسطر بلغتين، بشرط أن تكون إحداهما اللغة العربية، الكلمات المفتاحية، مقدمة تتضمن إشكالية الموضوع، المضمون، خاتمة تتضمن اهم النتائج والمقترحات، وقائمة المراجع المستخدمة.
- استخدام الأرقام لتفريع فقرات المقالة، وترقيم الأشكال والجداول والرسومات ترقيما متسلسلا.
- تكتب المقالة ببرنامج Microsoft Word بنسق RTF على ان يكون نوع الخط :
  - ← Traditional Arabic مقاس 14 مع تثخين العناوين بالنسبة للمقالات باللغة العربية.
  - ← Times New Roman مقاس 12 مع تثخين العناوين بالنسبة للمقالات باللغة الاجنبية.
- عنوان المقال يكتب بنفس خط المقال، على ان يكون المقاس 16 مثخن بالنسبة للعربية، و14 مثخن بالنسبة للغات الاجنبية.
- مقاس الصفحات 15 سم X 22 سم، هوامش 2 سم من كل الجهات، تباعد بين الأسطر Simple، واحترام مسافة 0.8 سم في بداية الفقرات.

- يراعى في حجم المقال 25 صفحة كحد اقصى من مقاس حجم المجلة، بما فيها الاحالات والملاحق...
- يتم ذكر المراجع في النص بالشكل التالي [اسم المؤلف، سنة النشر، الصفحة].
- تظهر جميع المراجع المعتمدة في نهاية المقال مرتبة ترتيبا ابجديا في صفحة مستقلة. مع اظهار :
  - ⟵ اسم المؤلف، عنوان المرجع، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر.
  - ⟵ يتعين ابراز تاريخ التصفح في حال المراجع الالكترونية.
- مخالفة شروط النشر يجعل المقال خارج اهتمامات المجلة، دون حتمية اعلام صاحب المقال.
- يكتب اسم ولقب كاتب المقال، درجته العلمية والمهنية، عنوان البحث، المؤسسة التي يعمل بها، مع ذكر رقم الهاتف أو الفاكس، البريد الالكتروني، في أولى صفحات البحث.
- ترسل المقالات وتوجه المراسلات عبر البريد الالكتروني للمجلة revue.anea@gmail.com
- تخضع المقالات للتحكيم العلمي من طرف اللجنة العلمية للمجلة مشكلة من خبراء من جامعات ومراكز بحث وطنية وأجنبية.
- لا ترد المقالات لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- يتم إبلاغ كاتب المقال بقرار اللجنة العلمية.
- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر.

**ملاحظة: الآراء التي يعبر عنها الباحثون لا تلزم المجلة.**

## مقالات العدد

1. واقع المقروئية لدى طلاب الجامعات الجزائرية –حالة جامعة الجزائر3 نموذجا– أ.د. سعدان شبايكي ـــ أ.د مليكة حفيظ.
2. علاقة الانفتاح التجاري بظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1988– 2010– تطبيق منهجية التكامل المتزامن– أ.د. رابح حمدي باشا– أ.سماعيل دحماني.
3. العلاقات العامة في البنوك التجارية – دراسة ميدانية ببنك البركة الجزائري – أ.د.عبد الوهاب شمام – أ.د. فريد كورتل – أ.محمود بولصباع.
4. مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة 1970– 2009 – دراسة قياسية– د. سمية زيرار– أ.محمد موساوي.
5. دور بحوث التسويق في المساعدة على اتخاذ القرارات التسويقية – مع الإشارة إلى حالة الجزائر– د.عبد الحق بن تفات.
6. اقتصاديات البلدان العربية وتداعيات الأزمة الحالية وتحديات التنمية "اي نمط تنموي بديل؟" – أ. أحمين شفير.
7. تبييض الأموال كجريمة لاحقة لظاهرة الفساد المالي والإداري – أ.نادية عبد الرحيـــم.
8. فعالية تخفيض العملة المحلية في استعادة التوازنات الخارجية –الدينار الجزائري نموذجا – أ.نعمان سعيدي .
9. أهـــمية الســـياحة الدولـــية في الاقتـــصاد العالـــــمي وأثرها على الجزائـــر – أ.د. خالد كواش – صالح موهوب.
10. الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمأمول – ميدون إلياس.

## تقديم

يصدر هذا العدد من مجلة (جديد الإقتصاد) والجمعية الوطنيـــة في عهد جديد، عهد تكيفها مع قانون الجمعيات 06/12، بحيث أصـــبحت الآن ممثلة في 14 ولاية. ومن ثم، فإدارتها تدرك تماما المسؤوليات الجديـــدة التي تنتظر الجمعية من مساهمة علمية راقية وجادة عبر ملتقيات علمية وأيام دراسية ومحاضرات، في مشهد ثقافي وعلمي متميز وحراك سياســـي يهيـــأ الجزائر للإنطلاقة نحو آفاق اقتصادية جديدة واعدة.

ولهذا فقد عملت الجمعية وتعمل على استمرارية ودوريـــة مجلـــة (جديد الإقتصاد) عبر فتح المجال لكل الأقلام العلمية دون تمييز، وها هـــي تضع امامكم عددها الثامن الذي تناول قضـــايا متعـــددة تشـــكل كلـــها موضوعات الساعة وترتبط بالحراك الإقتصادي في مختلف مناحيه آملة نيل الرضا.

رئيس الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين (مدير المجلة)

الدكتور سعدان شبايكي

# واقع المقروئية لدى طلاب الجامعات الجزائرية
# حالة جامعة الجزائر3 نموذجا

**أ.د. سعدان شبايكي - أ.د مليكة حفيظ**
**جامعـة الجزائـر 3**

**Résumé :**

La lecture du livre en papier constitue un signe de bon fonctionnement d'une société ou n'importe quel établissement de formation. Avec l'évolution rapide des TIC, on constate que la lecture tend vers la régression, dans nos universités en général et à l'université d'Alger 3 en particulier. Cet article, par le biais d'un sondage dans le milieu estudiantin à l'université d'Alger 3, a pour but de mettre en exergue les causes profondes de ce phénomène qui constitue un danger pour nos universités et nos diplômés, à la lumière des mutations et défis internationaux.

**Mots clés :** le livre, la lecture, l'étudiant universitaire, l'internet.

**ملخص:**

تشكل قراءة الكتاب الورقي مظهرا لحسن حال أي مجتمع أو أية مؤسسة تعليمية، ومع تطور تكنولوجيات الإعلام والإتصال، يلاحظ نزوع القراءة إلى الإنحسار. وتهدف هذه الدراسة، عبر استبيان لعينة من طلبة جامعة الجزائر3، إلى ابراز أسباب هذه الظاهرة التي تشكل خطرا على أكثر من صعيد ، بالنسبة لجامعاتنا وخرجينا، في ضوء التحولات والتحديات العالمية الآن.

**الكلمات المفتاحية:** الكتاب، المقروئية، الطالب الجامعي، الانترنت.

# علاقة الانفتاح التجاري بظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1988- 2010- تطبيق منهجية التكامل المتزامن-

**أ.د. رابح حمدي باشا - أ. سماعيل دحماني**
**– جامعة الجزائر 03-**

**ملخص:**

تعتبر البطالة، حسب التحليل النظري، ظاهرة اقتصادية ناتجة عن خلل في السياسات الاقتصادية، في حين يؤكد التحليل التطبيقي على وجود علاقة ارتباط قوية بين معدلات النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة، كذلك تؤكد الدراسات التطبيقية على وجود علاقة موجبة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وبالتالي فإن العلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة ينظر إليها على أساس أنها علاقة غير مباشرة، كذلك يتم اعتبار متغيرة البطالة في أغلب النماذج الاقتصادية القياسية كمتغيرة خارجية، والمقاربات النظرية في هذه الحالة تفقد أهميتها إذا لم تأخذ بعين الاعتبار طبيعة واتجاه العلاقات السببية.

تسعى هذه الورقة لفهم طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة، فيما إذا كانت علاقة مباشرة أو غير مباشرة، بمعنى أن الانفتاح يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، وهذا الأخير يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة، من خلال دراسة علاقة التكامل المتزامن واختبار سببية GRANGER بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1988-2010.

تعتبر سنة 1988 هي سنة بداية تطبيق الإصلاحات والاتجاه نحو اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي، وبالتالي فمن المفترض أن تدفع عملية التحول من الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إلى الملكية الخاصة نحو تزايد معدلات البطالة، كذلك فإن تأثير الانفتاح على البطالة يرتبط بمعدلات البطالة السائدة إذ يزيد الانفتاح في تأزم الأوضاع إذا كانت مرتفعة، والعكس يحسن من الأوضاع إذا كانت منخفضة.

**الكلمات المفتاح:** الانفتاح التجاري، البطالة، النمو الاقتصادي، علاقة التكامل المتزامن، السببية.

**Résume:**

Le chômage est, selon l'analyse théorique, un phénomène économique causé par un déséquilibre des politiques économiques, tandis que les études empiriques confirment l'existence d'une corrélation entre les taux de croissance économique et la variation du taux de chômage. Les mêmes études empiriques confirment l'existence d'une relation positive entre ouverture commerciale et croissance économique. Ainsi la relation entre l'ouverture commerciale et le chômage est considérée comme une relation indirecte, étant donné qu'il est admis dans la majorité des modèles économétriques que le chômage est une variable exogène. Les approches théoriques dans ce cas, perdraient de leurs pertinences si elles ne tiennent pas compte de la nature des relations causales et de leurs orientations.

Le but de cet article est d'essayer de comprendre la nature de la relation entre l'ouverture commerciale et le chômage, est-elle une relation directe ou indirecte ? En d'autres termes, est- ce que l'ouverture entraîne une augmentation de la croissance économique, et est-ce que cette dernière entraîne une diminution des taux de chômage ? et ce en étudiant la relation de co-intégration, et en appliquant le test de causalité de GRANGER sur le cas Algérien durant la période 1988-2010.

Nous considérons que l'année 1988 a marqué le début de la mise en œuvre des réformes économiques en Algérie et l'évolution vers l'ouverture économique et l'économie de marché. Ainsi, ce processus de transition de la propriété collective à la propriété privée des moyens de production devrait normalement pousser vers l'augmentation des taux de chômage.

Nous considérons aussi, que l'impact de l'ouverture sur le chômage dépend du taux de chômage initial, si ce dernier est élevé, l'ouverture aggravera la situation de l'économie et inversement.

**Mots clés**: Ouverture commerciale, chômage, croissance économique, co-intégration, relation de causalité.

# العلاقات العامة في البنوك التجارية
# دراسة ميدانية ببنك البركة الجزائري

**أ.د. عبد الوهاب شمام جامعة قسنطينة (2)**
**أ.د. فريد كورتل جامعة سكيكدة**
**أ. محمود بولصباع المركز الجامعي لميلة**

**الملخص**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسة العلاقات العامة في بنك البركة الجزائري، ولتحقيق الهدف تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بجمع وتفسير المعلومات اللازمة للاستفادة منها في موضوع الدراسة، وناقش البحث مفهوم العلاقات العامة وأهميتها وفوائدها في المؤسسات البنكية، كما تم مناقشة مؤشراتها ومحاورها، وخلص البحث إلى نتيجة أساسية هي أن بنك البركة الجزائري يمارس أنشطة العلاقات العامة بطريقة تلقائية ودون وضع برامج خاصة بذلك.

**Abstract**

This study aimed to identify the reality of the practice of public relations in Al Baraka Bank of Algeria, to realize this goal it was adopted descriptive analytical method to collect and interpret the information needed to take advantage of them on the subject of the study, the research discussed the concept of public relations and its importance benefits and requirements applicable to banking institutions, were also discussed indicators and axes, the research found basic result is that Al Baraka Bank of Algeria practiced public relations activities automatically and without special programs to do so.

# مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة 1970-2009 - دراسة قياسية -

**د. سمية زيرار- جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان**
**أ.محمد موساوي- جامعة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس**

**ملخص:**

يعتبر القطاع المصرفي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصادات الحديثة، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بل لكونه أصبح يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي. فقد أصبح هذا القطاع، بفعل اتساعه وتشعب أنشطته، النافذة التي يطل منها العالم علينا، ونطل منها على العالم، وأصبح تطوره ومتانة أوضاعه معياراً للحكم على سلامة اقتصادياتنا وقابليتها أو قدرتها على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية. وإذا كان القطاع المصرفي، واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية، فإن البنك المركزي يمثل المحور الرئيس لهذا القطاع وزيادة قدرته على المنافسة والتطور وذلك لما يقوم به من دور في إدارة السياسة النقدية والمصرفية، والحفاظ على الاستقرار المالي وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار.

ولهذا السبب فقد اخترنا أن تكون دراستنا حول مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق الإستقرار النقدي، وذلك من خلال التطرق إلى تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2009، حيث سنقوم بدراسة تطورات معدلات التضخم وتأثيرها على النمو الإقتصادي، كما سنلجأ من خلال هذه الورقة إلى دراسة محددات دالة الطلب على النقود في الجزائر، حيث ستهدف إلى إظهار العوامل التي تؤثر على الطلب على النقود في الجزائر، وذلك باعتبار أن الطلب على النقود هو دالة في الدخل الحقيقي وسعر الفائدة

ومعدل التضخم وسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي والأزمات الخارجية، وقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية باعتبار أن الاقتصاد الوطني شهد خلالها عدة إصلاحات مست بشكل خاص القطاع النقدي بالإضافة إلى أن هذه الفترة تحوي أهم الأزمات التي شهدها الاقتصاد الجزائري، كما تهدف الدراسة إلى قياس المرونات لدالة الطلب على النقود باستخدام دالة لوغاريتمية، وتم تقدير الدالة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً ( *Fully-Modified OLS*) ل *Phillips and Hansen* وهي إحدى طرق التكامل المشترك (*Cointegration*) والتي تتميز بقدرتها على حل مشكلة الاعتماد الذاتي وتحيز المعلمات.

**كلمات مفتاحية**: الإستقرار النقدي، الناتج المحلي الإجمالي، الطلب على النقود، جذر الوحدة، المربعات الصغرى المصححة كلياً، النقود بمعناها الواسع.

## ABSTRACT

Our paper is interesting by the study of the banking system and its important role in managing the monetary policy, so, for this purpose we will try to present the Algerian monetary stability, as a main goal in the economic activity by using data about gross domestic product (GDP) and money supply (M2).

This study aims too at exploring the determinants of the demand for money in Algeria. the demand for money as a function of real income, interest rate, inflation rate, exchange rate and a dummy variable to reflect the external shocks, has been estimated using the Fully-Modified OLS to measure the demand elasticities with respect to this variables for the period (1970-2009), which is known for its capacity to solve the autocorrelation problem and coefficient bias.

**Key Words**: monetary stability, GDP, money demand, unit root, FM-OLS, M2**.**

# دور بحوث التسويق في المساعدة على اتخاذ القرارات التسويقية – مع الإشارة إلى حالة الجزائر-

**د.عبد الحق بن تفات**
**جامعة ورقلة - الجزائر**

**ملخص:**

تشهد البحوث التسويقية في الآونة الأخيرة اهتماما بالغا، حيث ازداد الاستثمار في إنشاء مكاتب الدراسات التسويقية، التي تعتمد على أسلوب العينات الدائمة سواء من المستهلكين أو الموزعين. وفي ذات السياق، تعد بحوث التسويق من النماذج المستخدمة في ترشيد القرارات التسويقية، على غرار النماذج الأخرى المساعدة على اتخاذ القرارات التسويقية، كنموذج BCG، ونموذج ماكنزي، ونموذج دورة حياة المنتج وغيرها. ومن هذا المنطلق ترمي هذه الأوراق البحثية إلى تقييم واقع استخدام بحوث التسويق بالجزائر، من خلال دراستنا الميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية التي توصلت إلى عدم قدرة 60% من عينة البحث على إنشاء مديرية أو مصلحة التسويق، كما توصلت نفس الدراسة إلى أن 75% من العينة لا تتوفر على مصلحة بحوث التسويق، لكن الشيء الإيجابي في تلك العينة أن 65% منها تصرح على أنها تقوم ببعض البحوث التسويقية.

**الكلمات المفتاحة:** بحوث التسويق، اتخاذ القرارات التسويقية، مكاتب الدراسات التسويقية، الجزائر.

**Abstract:**

The interest in marketing research has increased now by institutions also the investment in the establishment of offices of marketing studies which do marketing research by sampling permanent either consumers or distributors has increased, They are nothing more, but to be one of the models of making-

marketing decision the most widely used models of other that Help to make marketing decisions as the BCG model and McKinsey model and product life cycle model and other forms of models that help to make marketing decisions.

And the reality of the use of marketing research in Algeria, it can be referred to the field study of a sample of Algerian institutions , which reached to the inability of 60% of the sample on the establishment of the Directorate of marketing , also the same study indicated that 75 % of the sample is not available on interest Marketing Research , but the positive thing in that sample that 65% of them declare that, it does some marketing research.

**Keywords:** marketing research, making-marketing decision, offices of marketing studies, Algeria.

# اقتصاديات البلدان العربية وتداعيات الأزمة الحالية وتحديات التنمية "اي نمط تنموي بديل؟

**أ. أحمين شفير**

**- جامعة الجزائر 3 -**

**الملخص:**

تعيش البلدان العربية أزمة ثلاثية الأبعاد، يتمثل بعدها الأول في أزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها منذ فترة حصول معظمها على استقلالها السياسي، أما البعد الثاني فيتمثل في تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، وأخيرا أزمة الانتقال الديمقراطي الحالية لما يسمى ب"الربيع العربي" التي ستكون لها انعكاسات على كل البلدان العربية وعلى كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

بعد عرض وضع الاقتصاديات العربية ومختلف الأزمات التي تعيشها، سنحاول طرح الخطوط العريضة للنمط التنموي البديل، والذي نريده بمثابة فتح الباب للنقاش للتفكير في أسس النموذج التنموي الذي ينقل هذه الاقتصاديات من الريع إلى الإنتاج، ومن المزايا التفاضلية القارة إلى المزايا الديناميكية، من عقد اجتماعي يقوم على الولاءات المختلفة مقابل المزايا الممنوحة إلى عقد يقوم على القيمة العمل والمشاورة والحوار الاجتماعي والمشاركة، وعلى الإنصاف في توزيع الدخل..

**الكلمات المفتاحية**: الاقتصاديات العربية، أزمة التنمية الاقتصادية، تدعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، الإنتقال الديمقراطي، النمط التنموي البديل.

**Résumé :**

Les pays Arabes traversent une crise tridimensionnelle, la première étant la crise du développement économique et social

depuis le recouvrement de l'indépendance politique par la majorité de ces pays. La deuxième crise est celle liée aux conséquences de la crise économique mondiale de 2008. Enfin, la crise de la transition démocratique actuelle appelée communément « le printemps arabe » et ses effets sur les pays arabes et à tous les niveaux : politique, économique et social.

Après un essai de présentation de l'état des économies arabes, et les multiples crises qu'elles traversent, nous tenterons d'exposer les grandes lignes du modèle de développement alternatif, que nous voulons un point de départ pour ouvrir un débat et une réflexion sur les fondements et le modèle de développement susceptible de conduire ces économies de la rente vers la production, et des avantages comparatifs statiques aux avantages dynamiques, et d'un pacte social basé sur les différentes allégeances en contre partie de privilèges distribués à un pacte basé sur la valeur-travail, la consultation et le dialogue social, et l'équité dans la distribution du revenu national…

**Les mots clés :** Les économies Arabes, crise du développement économique et social, conséquences de la crise économique mondiale, transition démocratique, modèle de développement alternatif.

# تبييض الأموال كجريمة لاحقة لظاهرة الفساد المالي والإداري

**أ. نادية عبد الرحيم**
**- جامعة الجزائر 3 -**

**ملخص:**

إن العلاقة التبادلية المنافع بين الفساد المالي والإداري وتبييض الأموال، لهي علاقة خطيرة جدا، إذ تتيح الأموال القذرة لأصحابها إفساد الحكومات وأنظمة العدل وإشاعة الفساد في الأعمال التجارية وتخريب الاقتصاد، كما أن الأموال المدفوعة للموظفين العامين تشكل مصدرا من مصادر الأموال التي تحتاج لتبييض، وبالتالي نجد أنفسنا أمام حلقة مغلقة يجب كسرها لما لها من تبعات سلبية وكارثية على الاقتصاديات والمجتمعات، خاصة دولنا العربية، التي تأصلت بها هذه الظواهر بشكل كبير، وما زاد الأمر سوءا، هو اتخاذها طابعا دوليا، مما يصعِّب من عملية مكافحتها ويكبح الجهود الرامية للوقوف ضدها.

**الكلمات المفتاحية:** فساد مالي وإداري، تبييض أموال.

**Résumé :**

La corrélation entre la corruption financière et administrative et le blanchiment d'argent est très dangereuse, ce qui donne aux détenteurs de cet argent sale les moyennes de corrompre les gouvernements et les systèmes de justices d'une part, et d'autre part la prolifération de la corruption dans les affaires commerciales et économique. l'argent perçu par les fonctionnaires de l'état, est une des ressources financières qui a besoin d'être blanchie, donc on se retrouve devant un cercle vicieux qui devrait être rompu au vu des conséquence négatives et catastrophiques sur les économies et les sociétés,

particulièrement dans nos pays arabes, dans les quels se sont enracinés ces phénomènes d'une façon significative, ce qui a compliqué encore les choses, c'est que ces phénomènes ont pris une ampleur internationale ce qui a rendu la lutte très difficile et freiné tous les efforts pour y faire face.

**Mots clés**: corruption financière et administrative, blanchiment d'argent.

# فعالية تخفيض العملة المحلية في استعادة التوازنات الخارجية الدينار الجزائري أنموذجا

**أ/ نعمان سعيدي**
**جامعة التكوين المتواصل**

**ملخص :**

عموما، تتميز الوضعية الاقتصادية لدول العالم الثالث بالهشاشة التي تتجسد من خلال الاختلالات الهيكلية، إن على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي. ومن أجل تجاوز ذلك، يلجأ البلد المعني، باعتباره عضوا في صندوق النقد الدولي، إلى انتهاج سلسلة من إجراءات تهدف في مجملها إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي، ويسطّر، بالتعاون الوثيق مع هذا الأخير، برامج تثبيت وأخرى للتصحيح الهيكلي.

من بين الأدوات التي يركّز عليها الصندوق بقوة، هي تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل عملة مرجعية التي تؤدي حسب مقاربات خبراء هذا الأخير، إلى إمكانية استعادة التوازنات الكبرى من خلال "أثر الأسعار" في المدى القصير و"أثر الحجم" في المدى المتوسط.

لكن الواقع الجزائري المترتب عن جملة التخفيضات المتتالية للدينار خلال الاتفاقيات الأربعة الموقعة مع الصندوق في الفترة الممتدة من 1989 الى غاية 1998، لم يكن بنفس المثالية التي يرسمها منظرو أكبر وأهم منظمة نقدية دولية خاصة فيما يتعلق بالتكلفة الاجتماعية.

**الكلمات المفتاح :** صندوق النقد الدولي، برامج التصحيح والتثبيت، التخفيض، تسعيرة الدينار، الميزان التجاري، المديونية الخارجية.

**Abstract :**

Généralement, la situation économique des pays du tiers monde est caractérisée par la vulnérabilité qui s'incarne à travers des déséquilibres structurels au niveau interne et externe. Pour y

remédier, le pays concerné, étant membre du fonds monétaire international, entreprend des mesures de relance économiques et réalise, en étroite collaboration avec ce dernier, des programmes de stabilisation et d'ajustement structurel.

Parmi les mesures sur lesquelles le FMI insiste fortement, on trouve la dévaluation de la monnaie locale qui consiste à abaisser son taux de change par rapport à une monnaie de référence ; Cette politique peut mener, selon ses experts, à travers '' l'effet prix'' et par la suite'' l'effet volume'', le pays concerné à retrouver ses équilibres et sa croissance économique.

Mais, la réalité vécue en Algérie à la suite des séries de dévaluation du dinar dans le cadre des quatre accords signés avec le FMI durant la période 1989-1998, n'a pas été aussi exemplaire, notamment au niveau du cout social.

**Mots clés** : FMI, Programmes d'Ajustement et de Stabilisation, Dévaluation, Balance commerciale, Dette extérieure.

# أهمية السياحة الدولية في الاقتصاد العالمي وأثرها على الجزائر

**أ.د. خالد كواش – جامعة الجزائر 03**

**صالح موهوب- باحث دكتوراه – مدير عام سابق للديوان الوطني للسياحة**

**ملخص :**

لم يعد النشاط السياحي في الوقت الحاضر مجرد نشاط للتسلية او لسد اوقات الفراغ موجه لفئة نخبوية في المجتمع بل اصبح يشكل نشاطا اقتصاديا واجتماعيا قائما بحد ذاته يتمتع بأبعاد مستقبلية واعدة ويحظى بعناية خاصة ومكانة بارزة في اقتصاديات الكثير من البلدان المصنعة وحتى في العديد من البلدان السائرة في طريق النمو.

من جانبها، نجد الجزائر تزخر بموارد سياحية هائلة معترف بها من قبل كل الخبراء والمهنيين المختصين إلاّ انها تمتلك، في المقابل، قطاعا سياحيا ضعيفا ومهمشا، لا يساهم بقوة في خلق الثروة ولا في تفعيل الانشطة الاخرى المرتبطة به.

هذه الوضعية، التي تبقى في الواقع محيّرة، تطرح إشكالية حقيقية بخصوص الاسباب والعوامل التي تعرقل النهوض السريع لهذا القطاع والتدابير والأدوات الواجب توفيرها والتي تكفل إعادة بعث هذا القطاع بالشكل الذي يسمح له بأخذ مكانته المناسبة في الاقتصاد الوطني.

**الكلمات المفتاح:** السياحة في العالم – السياحة في الجزائر – مساهمة السياحة في الاقتصاد العالمي – مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني– تطور السياحة.

**Résumé :**

Le tourisme n’est plus considéré, aujourd’hui, comme un simple passe-temps réservé à une élite de la société mais plutôt comme

une activité socio- économique à part entière aux perspectives d'expansion prometteuses jouissant d'une attention particulière et occupant une place prépondérante dans l'économie de la plupart des pays industrialisés ainsi que dans beaucoup de pays en voie de développement

L'Algérie, pour sa part, renferme d'un potentiel touristique indéniable, reconnu par l'ensemble des experts et professionnels dans le domaine mais dispose, en contre partie, d'un secteur touristique faible et déprécié et ne contribuant pas fortement à la création de la richesse et encore moins à la dynamisation des activités qui lui sont liées

Cette situation, au demeurant perplexe, pose une véritable problématique quant aux raisons et facteurs ayant entravé le décollage rapide de ce secteur et aux mesures et instruments à mettre en place afin de permettre une relance et une dynamisation de cette activité de sorte à ce qu'elle occupe pleinement la place qui lui revient dans l'économie nationale

**MOTS CLES:** Le tourisme dans le monde – le tourisme en Algérie – contribution du tourisme à l'économie mondiale – contribution du tourisme à l'économie nationale – développement du tourisme.

# الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمأمول

**أ. ميدون إلياس**
**جامعة البليدة 2**

**ملخص:**

رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات المتعاقبة في الجزائر من أجل توفير التحفيزات و التسهيلات لإقامة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العقدين الأخيرين، يبقى هدف استقطاب هذا العنصر غير محقق بالصورة المراد لها، و تأسيسا على ما سبق تحاول هذه الدراسة الإجابة على إشكالية نقائص الاقتصاد الجزائري المعيقة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفق المنهج التحليلي و بالاعتماد على بيانات الأمم المتحدة للتجارة و التنمية و كذا الإحصائيات الصادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فبعد تقييم واقع الظاهرة في الجزائر بالعرض الكمي من حيث الحجم و المصدر و القطاعات المتوجه لها، تم تحليل أهم النقائص التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري لتحقيق الاستثمارات عموما و لانسياب الأجنبية المباشرة منها خصوصا، حيث تلخصت أهم نتائج في المنافسة الحادة للقطاع الموازي و انعدام سوق حقيقة لرؤوس الأموال، إضافة لتقليدية المعاملات المصرفية و بيروقراطية المعاملات الإدارية، فضلا عن ضعف تكوين اليد العاملة خاصة في المجال الحرفي و التقني، و قد أوصى الباحث في المحور الأخير من الدراسة ببعض المتطلبات الإجرائية لتطوير انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و كذا الاستفادة منها.

**الكلمات المفتاحية**: الاستثمار الأجنبي المباشر، الاقتصاد الجزائري، المناخ الاستثماري.

**Abstract:**

Since the last two decades, the Algerian authorities has been encouraging the flows of foreign direct investments (FDI) to the

national economy, through various facilities and what contained the advantages and incentives, However this goal are not realized at the level of official ambitions and prevision, as a result this study tries to answer the problem of shortcomings for the Algerian economy witch limit and obstruct the flows of FDI, according to analytic method and based on the data of UNCTAD and the statistics of ANDI, We firstly evaluate the phenomena in Algeria by the quantitative showing through amount, origin and oriented sectors, then we analyse the most important shortcomings that plague including the Algerian economy to achieve the investments generally, and the foreign direct specifically, which summarized -the results of the study- are the intense competition of informal economy and lack of real stock exchange, furthermore the traditional banking transactions and bureaucratic administration transaction, moreover the weakness of the labour and employees trained, especially in the technical field, to conclude this study suggest a few practical requirements that will attract more FDI to flow on the Algerian economy and how to improve it.

**Keywords**: Foreign direct investments (FDI), Algerian economy, investment climate.